الأمم المتحدة

S/2002/1392

مجلس الأمن

Distr.: General
20 December 2002
Arabic
Original: English

مذكرة من رئيس مجلس الأمن

إلحاقا للمناقشة التي جرت في مجلس الأمن بشأن بند جدول الأعمال المعنون ''أزمة الأغذية في أفريقيا كتهديد للسلام والأمن''، التي دارت في الجلسة ٤٦٥٢ للمجلس، المعقودة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، تعمم الورقة المرفقة، التي تتضمن ردود السيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، على الأسئلة المطروحة عليه في هذه الجلسة، وذلك ليطلع عليها أعضاء المجلس.

271202 271202 02-75233 (A)
0275233

مرفق

الردود على الأسئلة التي طرحها أعضاء مجلس الأمن على السيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، في الجلسة ٤٦٥٢ للمجلس، المعقودة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن البند المعنون "أزمة الأغذية في أفريقيا كتهديد للسلام والأمن".

أسئلة موجهة من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

١ - نود أن نسأل ما إذا كان برنامج الأغذية العالمي واثقا في أن الذين يحتاجون إلى المعونة الغذائية في أفريقيا يتلقونها وما إذا كان البرنامج مقتنعا بأن لديه آليات كافية لرصد هذه المسألة.

الجواب: هناك عقبتان محتملتان تعرقلان إمكانية وصول المعونة الغذائية إلى الذين يحتاجون إليها في الأزمات الراهنة: '١' التلاعب السياسي في المعونة الغذائية، و '٢' عدم توفر الموارد.

ويعمل برنامج الأغذية العالمي في ظروف قاسية ومشحونة سياسيا حيث يجب مراقبة الأغذية مراقبة دقيقة لتجنب سوء استخدامها. والتدخل السياسي في توزيع المعونة الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي أمر لا يمكن قبوله إطلاقا، وهي نقطة لا يتردد برنامج الأغذية العالمي في أن يناقشها بشكل صريح مع الحكومات التي تتلقى هذه المعونة. ومن الضروري للغاية أن يسمح لبرنامج الأغذية العالمي أن يستهدف المستفيدين من خلال استخدام معايير الاستضعاف وألا يتأثر البرنامج بالجوانب السياسية، وسوف يعلق البرنامج عملياته في الأماكن التي لا يتسنى له فيها أن يستخدم هذه المعايير. وفي الآونة الأخيرة، علق برنامج الأغذية العالمي بصورة مؤقتة توزيع المعونة الغذائية في مكانين في زمبابوي إلى أن تأكد من أنه لا توجد تدخلات سياسية. وفي معظم الحالات، لا تشكل المساعدة الغذائية التي يقدمها البرنامج إلا جزءا من المعونة الغذائية التي يتم توزيعها. وفي هذه الظروف، لا يستطيع البرنامج أن يضمن عدم إساءة استعمال موارد المعونة الغذائية لأغراض سياسية.

وفي الجنوب الأفريقي، كما هو الحال في أماكن أخرى في أفريقيا، يعتمد برنامج الأغذية العالمي على الوجود الميداني القوي لرصد عملية التوزيع لكي يتأكد من أنه لا توجد تأثيرات سياسية، وأن الأغذية تصل إلى من هم بأمس الحاجة إليها. ونتحقق بصورة منتظمة من أرقام المستفيدين وذلك من التقارير الشهرية المجمعة، ويتم مقابلة هذه الأرقام بالأرقام المستهدفة - الخرائط والرسوم البيانية. ففي زمبابوي مثلا، على مستوى المجتمع المحلي، يوجد

٤٢ رقيبا ميدانيا في أكثر من ٤٠ مقاطعة يدعمون الجهود التي يبذلها شركاؤنا في المنظمات غير الحكومية الذين يوزعون الأغذية محليا، ويدعمون كذلك الموظفين الميدانيين للتأكد من أن الذين يتلقون المعونة الغذائية من برنامج الأغذية العالمي هم الذين بالفعل بأمس الحاجة إليها.

ونظام الرصد هذا هو نفسه الذي يساعد برنامج الأغذية العالمي في الجهود التي يبذلها للتأكد من أن أكثر الأشخاص استضعافا يحصلون على المعونة الغذائية، في حالة تقليص البرامج بسبب نقص الموارد. ويخصص برنامج الأغذية العالمي الوقت الكافي والطاقة الكافية لتعزيز عملية تحليل وجوه الضعف والمنهجيات، من أجل تحديد الاستراتيجيات المتعلقة بالأولويات ومعايير اختيار المستفيدين، الأمر الذي يساعدنا على الوصول إلى أكثر السكان المعرضين للمخاطر. ففي الجنوب الأفريقي مثلا، تستخدم عملية تحديد الأولويات الجغرافية لتحديد 'المناطق الساخنة' (بما يتناسب مع وجود عدة مؤشرات لجوانب الضعف مثل الأمن الغذائي، والتغذية، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية) وذلك لتركيز المعونة على أكثر المناطق المستضعفة في بلد من البلدان. وعلى صعيد المجتمع المحلي، يتم إجراء عملية التسجيل بالاسترشاد من المعايير المتفق عليها فضلا عن مشاركة أصحاب الشأن المحليين. ويتم تحديد المستفيدين على أساس الخصائص الديموغرافية والاجتماعية – الاقتصادية. والأولوية في عملية التسجيل هي لأكثر الأشخاص الذين هم بحاجة إلى معونة بموجب معايير الاستضعاف.

٢ – كيف ينسق برنامج الأغذية العالمي مع الوكالات الأخرى لضمان خفض إمكانية أي صراع في المناطق التي يعمل فيها إلى أدنى حد؟ ونرغب في سماع تعليقاتكم بشأن التعاون بين برنامج الأغذية العالمي وإدارة عمليات حفظ السلام، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالتعامل مع انعدام الأمن الغذائي في حالات الصراع وإدارة الموارد الغذائية في تلك المناطق.

الجواب: إن برنامج الأغذية العالمي بوصفه عضوا في الأمم المتحدة، مكلف بضمان التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لتجنب التضارب أو الازدواجية. ففي الجنوب الأفريقي مثلا، تم إنشاء مكتب إقليمي مشترك بين الوكالات للتنسيق والدعم، وذلك داخل المكتب الإقليمي لبرنامج الأغذية العالمي. وعلى رأس هذا المكتب المنسق الإقليمي للمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، الذي يعمل أيضا مديرا إقليميا لبرنامج الأغذية العالمي، للتأكد من توفير الدعم التنسيقي لمختلف وكالات الأمم المتحدة الممثلة على الصعيد الإقليمي فضلا عن الأفرقة القطرية. ويتم أيضا تقديم الدعم على هذا المستوى للتخطيط الاستراتيجي والتخطيط المتعلق بالطوارئ، والتقييم، والرصد، وتحليل الحالات.

ومن المتوقع أن يتسع نطاق التشكيل الحالي للمكتب الإقليمي المشترك بين الوكالات للتنسيق والدعم أن (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي) ليشمل وكالات ومنظمات أخرى مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة العمل الدولية، فضلا عن تعزيز وجود هذه المنظمات الموجودة في الموقع. ويقوم المكتب في الوقت الراهن ببناء شبكة اتصالات على المستوى الإقليمي بين وكالات الأمم المتحدة والشركاء الرئيسيين بين المنظمات الحكومية والجهات المانحة لتجنب الازدواجية وتعزيز تأثيره.

ويتم أيضا في كل أنحاء أفريقيا تسهيل تقاسم المعلومات بين الوكالات والمعلومات الإقليمية وذلك من خلال قيام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بإنشاء آليات مختلفة وذلك لكل من مصادر المعلومات التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة للأمم المتحدة. ويتم أيضا تحديد المجالات التي يحتمل أن يكون فيها تداخل أو فجوات وذلك من خلال استعراض وتوحيد البرامج والمشاريع في إطار النداءات الموحدة للأمم المتحدة.

وفي السنوات القليلة الماضية، قام برنامج الأغذية العالمي وإدارة عمليات حفظ السلام بتطوير تعاونهما وتنسيقهما بصورة متزايدة. ويقوم بصورة خاصة برنامج الأغذية العالمي وإدارة عمليات حفظ السلام بتنسيق المسائل السوقية والتعاون فيما بينهما في هذا المجال، ومثال على ذلك العمليات الجوية الرامية إلى الاستفادة إلى أقصى حد من فعالية وسلامة النقل البحري والبري في البلدان التي لإدارة عمليات حفظ السلام وجود فيها. ويجوز للإدارة أن تشارك أيضا بصورة نشطة في مركز الأمم المتحدة المشترك للسوقيات، الذي يتولى برنامج الأغذية العالمي رعايته بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة. ويتقاسم البرنامج وإدارة عمليات حفظ السلام بصورة متزايدة المعلومات المتصلة بالتأهب فيما يتعلق بحالات الأزمات المحتملة على سبيل المثال. ويشارك كل من برنامج الأغذية العالمي وإدارة عمليات حفظ السلام مقرهما في بريندیزي، وينسقان أنشطة الاستجابة التي تنطلق من هناك.

وعلى الصعيد الميداني، يعمل برنامج الأغذية العالمي في كثير من الأحيان، جنبا إلى جنب، مع بعثات الأمم المتحدة، وإدارة عمليات حفظ السلام تنفيذا لمهمته الإنسانية ولمساعدة الملايين المتأثرين بالحروب الذين يجدون أنفسهم وسط الصراعات المسلحة. وعند اللزوم، وعندما تسمح الظروف بذلك، يدعم برنامج الأغذية العالمي الانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلام، وذلك مثلا من خلال توفير المعونة الغذائية إلى المسرحين من الجنود

ومعيليهم، فضلا عن المجموعات المستضعفة والأطفال الجنود، وذلك في سياق عمليات التسريح والتسجيل التي تدعمها الأمم المتحدة. وفي سياق المرحلة الأولى لعملية تجميع الأفراد العسكريين الذين لم يتم نزع سلاحهم بعد (وبناء عليه عندما لا يستطيع برنامج الأغذية العالمي النظر في توفير المساعدة الغذائية إلى الأفراد العسكريين المسلحين)، يقوم البرنامج عادة بالتنسيق مع إدارة عمليات حفظ السلام لوضع الخطط اللازمة لتوفير المواد الغذائية من خلال وسائل وموارد بديلة. وعندما تتم عملية نزع السلاح في إطار خطة مرسومة للتسريح، وفي حالة وجود بعثة لإدارة عمليات حفظ السلام في الموقع، يستطيع برنامج الأغذية العالمي أن يكون شريكا نشطا في توفير المساعدة الغذائية للذين تم نزع سلاحهم وتسريحهم وإعادتهم إلى وطنهم. وتود أيضا إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأغذية العالمي التعاون والتنسيق في الشؤون الأمنية والسوقية، ويشمل ذلك تنظيم قوافل المساعدة الإنسانية وحراستها.

ويقوم منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة بتنظيم وجود برنامج الأغذية العالمي في مناطق الصراع ويجوز لإدارة عمليات حفظ السلام، في ظروف استثنائية، أن تقوم بنقل وتوزيع المعونة الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي في المناطق التي ينعدم فيها الأمن والتي لا يسمح فيها لموظفي برنامج الأغذية العالمي بالذهاب إليها بسبب قرار اتخذه منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة، إذا كلف مجلس الأمن الإدارة بذلك في حالات معينة وإذا توفرت للبعثة الإمكانيات اللازمة. والمجالات الأخرى التي يمكن أن يتعاون فيها برنامج الأغذية العالمي مع إدارة عمليات حفظ السلام هي مجالات التدريب والأعمال المتعلقة بالألغام.

٣ - من الواضح أن الحالة في الجنوب الأفريقي خطيرة جدا. ويهمنا أن نعرف آراء برنامج الأغذية العالمي بشأن مدى تسبب الجفاف في هذه الأزمة، والدرجة التي تفاقمت بها بسبب السياسات الحكومية. وقد أشار السيد موريس إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه السياسة الاقتصادية والقرارات الحكومية في هذا المجال. وإنني أشير في هذا السياق إلى زمبابوي على وجه التحديد.

الجواب: على الرغم من أنه يمكن أن يعزى بصورة جزئية انخفاض حصاد المحاصيل في الجنوب الأفريقي إلى قلة هطول الأمطار وظروف الجفاف، إلا أن العوامل الرئيسية التي تقوم عليها الأزمة تشمل مزيجا من السياسات غير الفعالة في مجال الأمن الغذائي والإدارة، وانخفاض الاحتياطي الاستراتيجي من الحبوب، وتعطل الزراعة التجارية، ورداءة الأداء الاقتصادي، والنقص في النقد الأجنبي، والتأخير في استيراد الذرة في الوقت المناسب.

ففي زمبابوي، عُطلت سياسات الإصلاح الزراعي الأنشطة الزراعية وأدى ذلك إلى تدهور القطاع الغذائي التجاري. وانخفض إنتاج الحبوب التجارية بنسبة ٦١ في المائة من حالة رديئة أصلا للحصاد في عام ٢٠٠١. وعلى عكس ما كان عليه الجفاف في عام ١٩٩٢، لم ينخفض منسوب المياه أثناء السنتين الزراعيتين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، مما سمح لقطاع تجاري كبير بالري، والحد من انخفاض محاصيل الحبوب. وساهمت أيضا السياسات الحكومية التي تضع قيودا على واردات القطاع الخاص التجارية (وهو لا يمثل في الوقت الراهن إلا نسبة ٢ في المائة من الواردات التجارية) ومراقبة أسعار الحبوب في العجز الغذائي في زمبابوي.

وتعد زيادة المشاركة من جانب القطاع الخاص في السوق (لا سيما قطاع استيراد الأغذية) أمرا أساسيا لتحسين الإمدادات الغذائية العامة على المدى القصير والمدى المتوسط والمدى الطويل. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان تعزيز إقامة أطر أكثر فعالية لسياسات الأمن الغذائي في أفريقيا لتخفيف أثر الكوارث، وتعزيز أهداف التنمية على المدى الطويل.

أسئلة موجهة من موريشيوس

١ - إن موريشيوس، بوصفها عضوا في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، يساورها قلق بالغ إزاء الحالة الإنساني التي تبعث على الانزعاج في منطقتنا. ووفقا للبيانات الصحفية الصادرة مؤخرا فإن عملية الإغاثة الإنسانية للجنوب الأفريقي تنقص بمقدار ٤٠٠ ٠٠٠ طن متري من الأغذية، بل إن الموسم المقبل أيضا لن يمكّن المزارعين من إنتاج غذاء كاف لإعالة السكان بسبب اشتداد ظاهرة النينيو. وهناك احتمال لانخفاض إنتاج المحاصيل إلى درجة أدنى، مما يجعل من الضروري أن تمتد جهود الإغاثة الغذائية إلى ما بعد عام ٢٠٠٣. ومما يبعث على الانزعاج أن نلاحظ أن عدد الأشخاص الذين سيظلون يعانون الأزمات الغذائية من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي حتى السنة المقبلة يقدر الآن بقرابة خمسة عشر مليون شخص. ويود إبلاغنا بالاستراتيجية التي يعتمدها برنامج الأغذية العالمي لعمليات واحتياجات الموارد اللازمة لمواجهة هذه الحالة الخطيرة.

الجواب: لقد تم، حتى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، تمويل عملية الإغاثة الطارئة للجنوب الأفريقي بنسبة ٦١,٥ في المائة عن الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى آذار/مارس ٢٠٠٣ بنقص يقدر بحوالي ١٩٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وبرغم النقص، يواصل البرنامج تغذية أكبر عدد ممكن من السكان. ومع ذلك، فإنه من دواعي الأسف أن كفاءة المساعدات الغذائية على تيسير حدوث انتعاش في المنطقة قد تضررت بانخفاض مستوى الدعم المقدم من المانحين لقطاعات شرايين الحياة الأخرى مثل

الصحة والتغذية والزراعة. ولم تقدم حتى الآن سوى تعهدات بنسبة تبلغ نحو ٢٠ في المائة من الموارد المطلوبة لبرامج القطاعات غير الغذائية هذه.

وقد كشف التقييم الذي انتهت منه لجنة تقييم أوجه الضعف التابعة للجماعة الإنمائية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ أن الوضع يزداد سوءا. فقد اجتمعت نوبات الجفاف والقحط وفشل المحاصيل ونضوب الحبوب الغذائية الاستراتيجية والمخزونات المترلية، والعراقيل التي تواجه الزراعة التجارية، وضعف الأداء الاقتصادي في جميع أنحاء المنطقة، فضلا عن الآثار المركبة للانتشار الوبائي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المنطقة، لتهدد حوالي ١٤,٤ مليون نسمة. وهذا يعني أن الأهالي المحتاجين للمساعدة زادوا بمقدار ١,٦ مليون شخص مقارنة بالعدد الذي قدرته بعثة التقييم المشترك الذي قام به برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة للإمدادات من المحاصيل والأغذية في أيار/مايو وهو ١٢,٨ مليون نسمة.

وبسبب حالات النقص في التمويل، يتجه برنامج الأغذية العالمي والوكالات الأخرى نحو وضع أولويات تستند إلى نتائج التقييم التي حددت ''بقعا ساخنة'' لحالات الضعف (بما في ذلك انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، حيث سيوجه برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه الغذاء وغيره من الموارد إلى تلك المناطق وإلى المستفيدين الأشد ضعفا. في الوقت نفسه، واستنادا إلى نتائج التقييم الجديد الذي اختتم على التو (والذي ستكون نتائجه متاحة في أوائل شهر كانون الثاني/يناير)، سيضع برنامج الأغذية العالمي خططا مدروسة لضمان استمرار الموارد الغذائية وتجنب حدوث توقف في توصيل الغذاء.

ولا تزال المعلومات الأولية المستقاة من التقييمات التي أجريت مؤخرا تشير إلى خطورة الوضع في ضوء ما هو متوقع من ضعف المحاصيل الزراعية في نيسان/أبريل - أيار/مايو. وعلاوة على ذلك، وما إذا تحسنت الأحوال الجوية واستقر الوضع السياسي، فإن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز دفع بالمحتاجين من الأهالي إلى حافة الهلاك. ومن المرجح أن يظل يشكل تهديدا طارئا في المستقبل، مما سيتطلب مساعدات ضخمة لعدة أعوام قادمة.

وستتصدى جهود برنامج الأغذية العالمي في الجنوب الأفريقي بعد فترة آذار/مارس لهذه الحقائق وستتكيف مع الظروف المتغيرة على أرض الواقع. وسيحرص البرنامج على عدم توزيع الكثير من الأغذية أثناء فترة الحصاد، كي لا تضطرب آليات السوق المحلية والحوافز الزراعية وحوافز العمل مع كفالة استمرار حصول الجماعات المستضعفة

على المساعدات الغذائية الضرورية. وستصبح برامج شبكات الأمان، من قبيل برامج التغذية المدرسية، والتأهيل الغذائي، وتقديم الرعاية والدعم فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، وإعالة الأيتام، والرعاية الصحية للأم والطفل، ذات أهمية كبيرة في تقديم المساعدة للأفراد الذين لا يستطيعون الاستفادة من الموارد الغذائية التي توفرت مؤخرا. وفي الوقت نفسه، ستتواصل بعض عمليات توزيع الغذاء بصورة عامة كي تصل إلى أضعف قطاعات السكان، مثل كبار السن، والمصابين بأمراض مزمنة، والأسر التي يعولها أطفال وغير ذلك.

٢ - لدينا شاغل ثان أيضا داخل المنطقة ويتعلق بوضع المنتجات الغذائية المحورة وراثيا التي ترسل الآن إلى بعض البلدان في منطقة الجماعة الإنمائية. وكلنا يعلم أن التبرعات المقدمة إلى برنامج الأغذية العالمي تشمل تلك المنتجات المحورية وراثيا، وأن بعض البلدان تشعر بالقلق على نحو مشروع تماما بشأن الخطر المحتمل على التنوع البيولوجي لما لديها من الذرة. وهي كما نعلم جميعا، أعلنت تحفظاتها بشأن تلقي هذه المنتجات الغذائية. وفي بعض بلدان الجماعة الإنمائية يجري طحن المنتجات المحورة وراثيا، وخاصة حبوب الذرة الكاملة، ولكن ليس لديها كلها القابلية لأن تفعل ذلك. ونفهم أن وكالات الأمم المتحدة المشاركة في العمليات الإنسانية تخطط لوضع سياسة للمساعدة الغذائية تشتمل على المنتجات المحورة وراثيا أو أغذية تستخدم التكنولوجيا الحيوية في إنتاجها. ونود أن نعرف المزيد من المعلومات عن مدى سلامة مثل هذه المنتجات وعن حجم البحوث التي أجريت لضمان خلوها من أي آثار طويلة المدى على صحة السكان، والأهم من ذلك خلوها من أي أثر على البيئة التي يحتمل أن تستخدم فيها.

الجواب: يمكن تلخيص سياسة برامج الأغذية العالمي المتبعة إزاء جميع الهبات الغذائية على النحو التالي:

- يوزع البرنامج فقط الأغذية التي تلبي تماما معايير السلامة الغذائية في كل من البلدان المانحة والمتلقية والتي يراها الطرفان مأمونة للاستهلاك الأدمي. وينسحب ذلك على هبات الأغذية العينية والمشتراة.
- تلتزم شحنات المساعدات الغذائية التابعة للبرنامج بالمبادئ التوجيهية لسلامة الأغذية وتوصيات لجنة مدونة قوانين الأغذية التي اشتركت في التوقيع عليها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.
- يعمل البرنامج أساسا كوسيط في شحنات المساعدات الغذائية وتكون الغلبة لسياسات الحكومات المشاركة. ولكي يتمكن البرنامج من أداء مهامه، يتعين عليه

أن يعمل على أساس الافتراض بأن الحكومة تتوخى الحيطة الكافية عند وضع نظمها الوطنية فيما يتعلق بصادرات وواردات الغذاء.

وفيما يخص سلامة الأغذية المحورة وراثيا، لم يتلق برنامج الأغذية العالمي أي تقارير عن حدوث اعتلال في صحة الأفراد أو أعراض حساسية من جراء تناول الأغذية المحورة وراثيا التي يقدمها. و لم يتناه إلى علم البرنامج حدوث أي آثار سلبية موثقة، بما في ذلك أعراض الحساسية، نتيجة لتناول أغذية محورة وراثيا في أي مكان في العالم.

وقد وصفت بالفعل سياسة للأمم المتحدة إزاء المعونة الغذائية المحورة وراثيا تشتمل على إشارة خاصة إلى الجنوب الأفريقي، حيث أصدر برنامج الأغذية العالمي، بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، بيانا مشتركا يشير بوضوح إلى أنه استنادا إلى جميع الأدلة العلمية المتاحة حتى الآن والمعلومات الوطنية، لا تشكل الأغذية المحورة وراثيا والتي تستخدم في إنتاجها تقنيات حيوية المتداولة حاليا في الأسواق أي خطر معروف على صحة الإنسان. وأكد البيان المبدأ الأساسي في السياسة الحالية التي ينتهجها برنامج الأغذية العالمي وهو أن قبول أو رفض أي هبات غذائية هو حق مقصور على الحكومة المتلقية.

وفيما يتعلق بالمسائل البيئية، أشار البيان إلى أن الحكومات المتلقية يمكن أن تلجأ إلى معالجة السلع المحورة وراثيا، وهو ما يشكل حلا مرضيا لمسألة الدخول العارض لهذه المحاصيل. ويساعد البرنامج بلدان الجنوب الأفريقي التي تتلقى ذرة محورة وراثيا في عمليات الطحن عندما يطلب منه ذلك.

وحول المسائل المتعلقة بالبحوث الخاصة بمنتجات الأغذية المحورة وراثيا، نحيل أعضاء مجلس الأمن إلى محاضرتين عن الأغذية المحورة وراثيا ضمن سلسلة المحاضرات التي تحمل اسم الأمين العام. وسيوزع مكتب الاتصال التابع للبرنامج في نيويورك نسخا منها على مكاتب جميع أعضاء مجلس الأمن للاطلاع عليها.

أسئلة موجهة من سنغافورة وأيرلندا

١ - من الواضح أن انعدام الأمن الغذائي له أسباب عديدة وأن بعض العوامل تخرج عن نطاق سيطرتنا. وقد أوضح لنا السيد موريس كيف أن الأحوال المناخية المعاكسة لا يمكن التحكم فيها، وأنه من المؤكد أن الحكومات الوطنية لا يمكنها أحيانا التحكم في سياساتها الاقتصادية والزراعية والعامة. وفيما يتعلق بهذه المسألة، أود أن أطرح سؤالا. ففي إطار الولاية المزدوجة لبرنامج الغذاء العالمي، أي التنمية ومواجهة حالات الطوارئ، هل يمكن

للبرنامج أن يطور في أفريقيا برامج ذاتية البقاء يمكنها تخفيض عدد الحالات الطارئة المزمنة أو القضاء عليها؟ (**سنغافورة**)

٢ - بالنسبة للتحدي الذي تواجهه الحكومات والقطاع الخاص في أفريقيا، فإن وثيقة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تعلن صراحة أن النظام الزراعي والتحيزات في سياسات الاقتصادية تشكل عوامل واضحة تسهم في انعدام الأمن الغذائي، وهذا، بالطبع، إلى جانب الجفاف وعدم الاستقرار في الأسعار العالمية للسلع الأساسية. وسأكون ممتنا لو حصلت على تقييم، حتى ولو كان موجزا، لما يمكن أن تفعله الحكومات والقطاع الخاص فيما يتعلق بتوفير معدات الري من أجل تطوير الأراضي الصالحة للزراعة، ولمواجهة حالة انعدام الأمن الغذائي. وهذا أيضا يمت بصلة لمسألة السياسات الحكومية التي أثيرت قبل قليل، وهو الموضوع القوي الذي يتخلل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فيما يتعلق بأهمية تطوير قيادات مجتمعية وسياسات حكومية لدعمها. وكان ذلك أيضا موضوعا أعتقد أنه أثير مؤخرا في برنامج المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، الذي أكد على أن دور صغار المزارعين ربما يكون البعد الأهم الوحيد في التصدي لحالة انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا. (**أيرلندا**)

٣ - تضمن التقرير الذي صدر مؤخرا عن معهد الموارد الطبيعية التابع لجامعة الأمم المتحدة تأكيدا قويا على استمرار وجود المشكلة الخطيرة المتمثلة في انخفاض خصوبة التربة وتدهور الأراضي - بنسبة ٧٢ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بالنسبة لتدهور أراضي المحاصيل، و ٣١ في المائة بالنسبة للمراعي. وهذه الأرقام تشير فعلا إلى وجود حاجة ماسة إلى دعم طويل الأجل للغاية من برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمجتمع الدولي عموما، لمعالجة تدهور الأراضي وتقوية خصوبة التربة. فما هي استجابتكم لهذه الحاجة؟ (**أيرلندا**)

الجواب: يجب أن تقوم الزراعة والتنمية الريفية بدور مركزي في استراتيجيات الحد من الجوع والفقر وجعل الأسر الريفية أقدر على مقاومة الكوارث الطبيعية. فالزراعة مصدر للغذاء لكن الزراعة والأنشطة الريفية البعيدة عن المزارع توفر أيضا فرص عمل ودخل للأهالي الفقراء في المناطق الريفية. ويخلق الدخل الناتج عن النمو الزراعي طلبا على السلع والخدمات مما يوجد دورة يزداد فيها الدخل الناتج عن الزراعة والأنشطة الريفية البعيدة عن المزارع مع دعم النمو في كل مجال من هذه المجالات. ويتسم تحسين ظروف صغار المزارعين بأهمية خاصة نظرا لأنهم ينتجون معظم الأغذية لكنهم يشكلون في الوقت نفسه نسبة كبيرة من الفقراء والجوعى.

ويوجد النمو في الزراعة والأنشطة الريفية خارج المزارع فرصا لزيادة دخل الفقراء. وإن كان المدى الذي يستطيعون فيه الاستفادة من هذه الفرص يتوقف على مدى حصولهم على تغذية سليمة وتمتعهم بصحة جيدة وإلمامهم بالقراءة والكتابة. ويشكل تحسين التغذية شرطا مسبقا يمكِّن الفقراء من تحقيق الاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها التنمية.

وقد اتفق برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة على أن أفضل السبل لمعالجة انعدام الأمن الغذائي في المدى البعيد يكون من خلال اعتماد نهج من مسارين، ويكرس أحد المسارين لإيجاد فرص للجياع تُمكنهم من تحسين سُبل عيشهم عن طريق تعزيز التنمية، لا سيما التنمية الزراعية والريفية، من خلال إصلاح السياسات والاستثمارات في المجال الزراعي. وينطوي المسار الآخر على اتخاذ تدابير مباشرة لمكافحة الجوع من خلال برامج تهدف إلى تحسين سُبل وصول الجياع إلى الغذاء بشكل مباشر، وبذلك تزداد قدرتهم الإنتاجية مما يُتيح لهم مجال الإفادة من الفرص التي توفرها التنمية.

وترى الوكالات التي توجد مقارها في روما أن تنفيذ هذه الاستراتيجية ذات المسارين يوفر أفضل الآمال لخفض مواطن الضعف على المدى الطويل إزاء انعدام الأمن الغذائي الذي من شأنه، إذا لم يحل، أن يُفاقم حدة حالات الطوارئ الغذائية. ولكن من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الأسباب المباشرة لمعظم حالات الطوارئ الغذائية – وهي الصراعات وحالات الجفاف، والتطورات الطبيعية المفاجئة – لا يمكن منع حدوثها بواسطة الأنشطة الإنمائية وحدها. وهكذا، حتى لو تم تنفيذ الاستراتيجية ذات المسارين تنفيذا كاملا وفعالا، فإن البلدان الفقيرة ستظل تواجه أحيانا حالات من الطوارئ الإنسانية التي تتطلب المعونة الغذائية.

ويستدعي نهج المسارين إجراء استثمارات في خمسة مجالات، ٤ منها تتصل بالتنمية الزراعية والريفية. والمجالات الخمسة هي كما يلي:

١ – تحسين القدرة الإنتاجية الزراعية وتعزيز سُبل العيش والأمن الغذائي في المجتمعات الريفية الفقيرة – وهذه العملية تتطلب إدخال رأس المال في مرحلة أولية، إما من خلال القروض أو من خلال منح معادلة لها، تمكينا للمزارعين من الشروع بعملية مستدامة للابتكارات الزارعية.

٢ – تنمية الموارد الطبيعية وحفظها – من الضروري تركيز الاستثمارات على إدارة قاعدة الموارد، وتحسين فعالية (الإنتاج التقني) الغلال وتطوير الممارسات التي تعزز الإنتاج الغذائي المستدام والمكثَّف.

٣ - توسيع نطاق الهياكل الأساسية في المناطق الريفية - وهذا يشمل إيلاء الأولوية للطرق الريفية والهياكل الأساسية لتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في سوق الأغذية، وخزنها وتحويلها، فضلا عن زيادة سبل الوصول إلى الأسواق.

٤ - تعزيز القدرة على توليد المعرفة ونشرها - وهذا يتطلب توفير نظم فعالة لتوليد المعرفة ونشرها، بهدف تنشيط الروابط بين المزارعين، والمعلِّمين الزراعيين، والباحثين والمرشدين. وتحتاج النظم الوطنية للبحوث الزراعية أيضا إلى زيادة قدرتها للاستجابة إلى الاحتياجات التكنولوجية لصغار المزارعين.

٥ - ضمان سبل وصول الفئات الأكثر احتياجا إلى الغذاء من خلال شبكات الأمان الاجتماعي وغيرها من وسائل المساعدة المباشرة - برامج التغذية ذات الأهداف المحددة تشمل وجبات الطعام في المدارس، وتغذية الحوامل والمرضعات فضلا عن الأولاد دون سن الخامسة من خلال مراكز الصحة الأولية، والمطابخ الخيرية وبرامج التغذية التي تستهدف أكثر الفئات عوزا. وبرامج تقديم المعونة الغذائية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي تدعم بصورة أساسية هذا العنصر من استراتيجية المسارين. والعنصر الأساسي الآخر لهذا التدخل، لا سيما بعد حدوث حالة من حالات الطوارئ الكبرى، يتمثل في ضمان توافر البذور والأدوات وغير ذلك من المدخلات التي يحتاجها صغار المزارعين. وهذه البرامج تدعمها بشكل أساسي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وغيرها من الوكالات والمنظمات غير الحكومية.

إن الاستثمارات المقترحة أعلاه لن يكون لها الأثر المتوخى ما لم تكن هناك سياسات ملائمة لضمان إحداث الموارد العامة أقصى ما يمكن من التأثير. وبالأخص، فإن وجود بيئة سياسية تمكينية من شأنه أن يساعد على اجتذاب الاستثمارات الخاصة المطلوبة لاستكمال تدفقات الاستثمارات العامة.

سؤال موجه من سنغافورة

بشأن نقطة عامة ثانية، تكلم السيد موريس عن الطلبات المتزايدة التي تلقاها برنامج الأغذية العالمي خلال الأشهر الثمانية منذ شغل منصب المدير التنفيذي. لكن بحوثنا أوضحت أن ثمة تناقضا فيما يبدو بين الفوائض الغذائية الوفيرة وحقيقة أن عدد من يتضورون جوعا الآن أكبر مما كان عليه في أي وقت مضى. هل يوافق السيد موريس على وجود هذا التناقض بالفعل، ولو كان الأمر كذلك، فهل له أن يشرح لنا الأسباب المحتملة لذلك؟ أخيرا، هل لدى السيد موريس أي اقتراحات بشأن إمكانية عكس هذا الاتجاه؟

الجواب: منذ الستينات، كان الإنتاج العالمي للأغذية كافيا لإطعام جميع الرجال والنساء والأطفال. وإن أكبر الزيادات في إنتاج الأغذية للفرد الواحد حصلت في أكثف

المناطق السكانية من العالم، لا سيما الصين، والهند وبقية آسيا. ومشكلة الجوع التي ما زلنا نعاني منها ليست مسألة إنتاج أغذية. فالفقر هو السبب الأساسي لانعدام الأمن الغذائي، لأن الفقراء لا يمكنهم في الغالب شراء جميع الأغذية التي يحتاجونها أو الوصول إلى الأرض لإنتاجها. وسيرتفع الطلب على الغذاء من ٣٠ في المائة إلى ٥٠ في المائة في السنوات المتراوحة ما بين ١٥ و ٢٥ سنة المقبلة. ونتيجة للنمو السكاني والتنمية الاقتصادية الواسعة، سيزداد عدد الراغبين أو القادرين على شراء المزيد من الأغذية الأجود.

ومع أن عرض الأغذية سيزداد استجابة لطلب السوق - بمعنى آخر، القدرة الشرائية - فإنه سيظل هناك الملايين ممن لن يتمكنوا من ترجمة احتياجاتهم التغذوية إلى طلب تجاري على الأغذية. وهؤلاء الناس هم أولئك الذين تركوا خارج إطار الصورة العالمية للعرض والطلب. والسبيل الوحيد لكي يتمكن الفقراء من الوصول إلى كميات ملائمة من الأغذية في المدى البعيد يكمن في مساعدتهم على الخروج من فقرهم من خلال الاستثمار في التعليم، والتغذية والتنمية الزراعية والريفية. وبإمكان المعونة الغذائية أن تؤدي دورا حيويا في سد الاحتياجات المباشرة للاستهلاك الغذائي لدى الفقراء بحيث يُتاح لهم على المدى البعيد الإفادة من الفرص التي توفرها هذه الأنشطة الإنمائية.

أسئلة موجهة من الولايات المتحدة الأمريكية

١ - ما هو دور سياسات استيراد الأغذية من حيث خطر المجاعة؟

الجواب: من خلال برامج التكيف الهيكلي والعضوية في منظمة التجارة العالمية، اعتمدت معظم البلدان النامية سياسات استيراد للأغذية ملائمة لاستيراد الأغذية من خلال آليات السوق. وتشير الدراسات التي أجرتها منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من المؤسسات أن العديد من البلدان النامية الأكثر فقرا، لا سيما في أفريقيا، اضطلعت بتحرير أساسي لأسواق الأغذية. وفي العديد من البلدان الأفريقية خصوصا، قد يؤدي تحرير الأسواق الزراعية إلى زيادة الإنتاج الزراعي والإمدادات الغذائية. لكنه قد يزيد أيضا من الاعتماد على استيراد الأغذية في الحالات التي ينتقل فيها المزارعون من المحاصيل الغذائية إلى محاصيل التصدير، أو حيث تكون الأغذية المستوردة أقل ثمنا من الأغذية المنتجة محليا. وقد يؤدي ذلك إلى ترك البلد معرضا عندما يواجه انخفاضا في إنتاج الأغذية محليا وصدمة في الإيرادات - مما يُضعف القدرة على استيراد الأغذية. ويعتبر مهما بالنسبة للبلدان الأكثر فقرا توافر التسهيلات لإعطاء المنح (المعونة الغذائية) وغيرها من التسهيلات المالية (قروض بشروط ميسرة) لضمان توافر المؤن الغذائية بشكل ملائم.

٢ - ما هو دور الآليات الحكومية لتوزيع الأغذية من حيث خطر المجاعة؟

الجواب: يسلم برنامج الأغذية العالمي بأنه تترتب على الحكومات الوطنية المسؤولية الأساسية في توفير المعونة الغوثية والمساعدة للسكان المتضررين، وحسب الاقتضاء، وفي طلب وتنسيق ووضع الترتيبات لاستخدام المساعدة الدولية. فيُتوقع من الحكومات حشد واستخدام المخزونات الغذائية المتوافرة في البلد للشروع في عمليات تقديم المعونة الغوثية الغذائية حيثما يقتضي الأمر ذلك. فالأمن الوطني أو مخزونات الاحتياط ينبغي استخدامهما عند الاقتضاء. وينبغي إجراء الترتيبات اللازمة لاستعارة السلع الأساسية من مشاريع ومنظمات أخرى، إذا لزم الأمر، من أجل ضمان التوزيع السريع قبل وصول الإمدادات الغذائية الجديدة، أو تنظيم تبادل السلع الأساسية بين مختلف الهيئات في كل حالة يؤدي فيها ذلك إلى خفض مجموع عمليات نقل الأغذية المطلوبة وبالتالي إلى التوفير في نفقات النقل. وبدون تعاون الحكومات الكامل، فإن فعالية برنامج الأغذية العالمي تكون محدودة.

٣ - ما هو أثر السرقة والفساد على خطر المجاعة؟

الجواب: يصعب على برنامج الأغذية العالمي تقدير مدى تأثير السرقة والفساد في تعطيل الاقتصاد الزراعي ومساهمتهما في احتمالات حصول المجاعة أثناء أزمات الأغذية الحالية في أفريقيا. ما هو جلي كل الجلاء وما يمكن قياسه هو تأثير السياسات الاقتصادية الرديئة التي ترتبط في الغالب بالفساد. والواضح أن مسألة الفساد مطروحة في مسألة الدور الذي تؤديه المخزونات الوطنية من الحبوب، ولكن الدلائل جميعها تشير حتى الآن إلى أن حكومة ملاوي تتابع هذه القضية بنية حسنة.

وفيما يتعلق بالمعونة الغذائية نفسها، فإن التأثير العام للسرقة والفساد على عمليات برنامج الأغذية العالمي من حيث الكمية هو تأثير ضئيل للغاية. وعلى سبيل المثال، من أصل مجموع كمية الأغذية الموزعة من خلال عملية الطوارئ في أفريقيا الجنوبية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي في ستة بلدان حتى الآن (والتي تزيد على ٠٠٠ ٢٧٠ طن متري) فإن كمية تقل عن ٠,٢٥ في المائة فقدت من جراء السرقة (استنادا إلى الخسائر الحاصلة قبل التوزيع النهائي). وتبذل أفرقة المكتب القطري، ولا سيما وحدات الرصد التابعة لها فضلا عن نظرائها غير الحكوميين وغيرهم من النظراء جهودا ذات شأن لضمان التحقق من أن الأمر هو كذلك.

وفي زمبابوي، وقع عدد محدود من حالات الاستيلاء غير القانوني على أغذية برنامج الأغذية العالمي وقد تمت معالجتها بشكل فوري. وعلى سبيل المثال، عندما استولى ناشطون من الحزب الحاكم على ٣ أطنان مترية من الأغذية العائدة لبرنامج الأغذية العالمي من مخزون

شريك للبرنامج في مقاطعة إنسيزا، علق البرنامج توزيع الأغذية في تلك المقاطعة إلى أن تقوم حكومة زمبابوي بتقديم ضمانات قوية بعدم تكرار وقوع مثل هذا الحادث.

ومع تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي في تلك البلدان، يُحتمل أن تزيد حالات السرقة والفساد كذلك. وفي ظروف كهذه، يظل برنامج الأغذية العالمي ملتزما بتطبيق سياسة صارمة من عدم التسامح في هذا المجال ويعمل بشكل وثيق مع الحكومات التي تقع عليها المسؤولية الأولى في توفير الأطر القانونية الملائمة والبيئة الأمنية المناسبة لمعالجة هذه الحوادث والحد من تكرارها.

أسئلة موجهة من أيرلندا

١ - بخصوص مستوى الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي من حيث التمويل الإنمائي الطويل الأجل، طرحت ورقة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا نقطة هامة مفادها أن الدعم المقدم من البلدان المتقدمة النمو، بما في ذلك المؤسسات المتعددة الأطراف، تناقص بشكل خطير بالنسبة للزراعة على امتداد العقد الماضي. وهذا عامل في غاية الخطورة في ما يتعلق بتناول مسألة انعدام الأمن الغذائي، إذا ما استمر هذا التوجه. فهل يمكن، إذن، معرفة ماذا يمكن لبرنامج الأغذية العالمي أن يقوم به لتشجيع المانحين على العودة إلى الدعم الزراعي والتنمية الزراعية الطويلي الأجل، خاصة من خلال برامجكم؟

الجواب: ما فتئ برنامج الأغذية العالمي يدعو بقوة، بشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، إلى توفير تمويل أكبر للزراعة والتنمية الريفية. وقد قدمت الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها ورقة مشتركة للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي انعقد في آذار/مارس ٢٠٠٢ في مونتيري تحت عنوان ''الحد من الفقر والجوع: الدور الحاسم لتمويل الأغذية والزراعة والتنمية الريفية''. (نسخ من هذه الورقة متوفرة لدى بعثتي منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في نيويورك). وروجت الوكالات الثلاث للأفكار الواردة في الورقة سواء في خطاباتها العامة في مونتيري أو في لقاء مشترك عقد على هامش المؤتمر وحظي بحضور كبير. ونحن نأمل أن يقر المانحون بالحاجة الملحة إلى توفير دعم أكبر للتنمية الزراعية والريفية في ما يقومون به من أعمال متابعة نتائج مؤتمر مونتيري. وتتحدد برامج برنامج الأغذية العالمي الإنمائية أولا وقبل كل شيء حيثما نعتقد أن المعونة الغذائية ميزة نسبية في تلبية احتياجات الجوعى المعوزين. وقد قررنا أن توفير الغذاء من أجل التعليم (من خلال الأغذية المدرسية بالدرجة الأولى)؛ وتنفيذ برامج التغذية لصالح النساء والأطفال في مراحل حرجة من حياتهم؛ وتوفير الغذاء من أجل التدريب الذي يساعد على بناء الثروات البشرية؛ وتوفير الغذاء من أجل العمل الذي يحقق أصولا مادية

دائمة القيمة بالنسبة للفقراء، هي مجالات يمكن أن تقدم فيها المعونة الغذائية أفضل مساهمة في تحسين الظروف المعيشية للجوعى الفقراء على المدى الطويل، والذين يعيش معظمهم في المناطق الزراعية الريفية.

٢ - وعن مسألة العولمة والحمائية، كانت هناك بعض الانتقادات في بعض البلدان الأفريقية، مفادها أن تحرير اقتصاداتها لم يقابل باستجابة بالمثل من جانب البلدان المتقدمة النمو من حيث تخفيض التعريفات الجمركية أو تخفيف التدابير الحمائية في مجال الزراعة. وهذا يعني أيضا، بطبيعة الحال، أنه في بعض البلدان، كالسنغال وتنزانيا مثلا، كان هناك تحول في الإنتاج الغذائي لأغراض التصدير نظرا لقيمته الكبيرة. وبالطبع، فإن هذا الأمر أثر بدوره أيضا في الاقتصاد المحلي، حيث يمكن أن يؤدي تشجيع الصادرات إلى إضعاف القاعدة الاقتصادية المحلية. ويمكن أن يؤدي أيضا إلى تدهور أسعار السلع الأساسية، وهذه قضية أخرى، مع أنها ذات صلة بالموضوع.

الجواب: أوضح المدير التنفيذي في ملاحظاته أمام مجلس الأمن أنه متفق في الرأي على أن الإصلاح التجاري الذي يزيد من فرص وصول البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو أمر أساسي للحد من الجوع. وتحقيق التنمية الزراعية الطويلة الأجل والحد من الفقر في المناطق الريفية. ويرد جواب البرنامج على القضايا الأخرى التي أُثيرت في هذا البيان الذي أدلت به أيرلندا في الجواب السابق على السؤال الذي طرحته الولايات المتحدة.

٣ - وأخيرا، وللسؤال أيضا عن الأزمة المباشرة التي ظل برنامج الأغذية العالمي يؤكد عليها في الأسابيع الأخيرة، فقد أثرت الأزمة الراهنة بصورة خطيرة على زرع البذور للسنة المقبلة. والسؤال هو: هل هناك شيء يمكن أن يقوم به المجتمع الدولي، أو برنامج الأغذية العالمي، في واقع الأمر، حيال هذه الأزمة في الأسابيع المقبلة، أم أن نقص البذور والأسمدة والأدوات اليدوية وما إلى ذلك، يشكل صعوبة حقيقية تتعلق بالتخطيط لإنتاج محصول معقول بالنظر إلى الظروف المناخية في السنة المقبلة؟

الجواب: لم يحقق النداء الذي وجهته منظمة الأغذية والزراعة لجمع ٣٠ مليون دولار لتقديم المساعدة الزراعية الطارئة في منطقة الجنوب الأفريقي سوى نسبة تمويل تناهز ٢٨ في المائة. ومما لاشك فيه أن هذا الأمر سيؤثر في محصول هذا العام حيث لا تتوفر للمزارعين المدخلات اللازمة لإنتاج محاصيلهم (والحالة أسوأ في بعض البلدان منها في بلدان أخرى). ومن المفارقات أن وفرة البذور في المنطقة ليست سيئة للغاية عموما، غير أنه من الأساسي ملاحظة أن الأسر المعيشية الفقيرة لا يمكنها ببساطة الحصول عليها.

وينبغي تشجيع المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم لبرامج توفير البذور والمدخلات، والتنمية الزراعية عموما في منطقة الجنوب الأفريقي. وبدون توفير الكميات الكافية من البذور للمزارعين، فإنه لا أمل لبلدان المنطقة في أن تسترد عافيتها من الصدمة التي تعرضت لها مؤخرا بانهيار محاصيلها، وأن تستعيد بالنسبة لبعض الحالات مركزها كبلدان مصدرة صافية للحبوب.

وحتى لو استمر الجفاف خلال السنة المقبلة، فإن الموسم الزراعي يتوقع له أن يدر بعض المحاصيل، والجهود الرامية إلى تحقيق أقصى محصول من شأنها أن تكون أكثر فعالية من حيث التكلفة من شراء الأغذية واستيرادها. وتعزز هذه الجهود في الوقت نفسه سبل كسب العيش التي يتبعها المزارعون. وعلى المدى الطويل، يتعين زيادة تطوير وتعزيز البرامج التي تدعم تنويع المحاصيل (بما في ذلك زرع المحاصيل المقاومة للجفاف) بحيث يتسنى تقليل خطر تلف المحاصيل إلى أدنى مستوى ممكن.

ويمكن إيجاز الحالة الراهنة لتوافر البذور في جميع أرجاء المنطقة على النحو التالي:

ليسوتو – توجد بعض حالات النقص في الوقت الراهن. وتجدر ملاحظة أن الموسم الزراعي قد بدأ في المناطق المرتفعة، ولذا فإن المدخلات من البذور ستركز الآن على المحاصيل القصيرة المواسم، مثل الخضر والقطاني. وما زالت بعض أضرار الصقيع قائمة، غير أن ذلك يقتصر بالدرجة الأولى على المناطق المرتفعة.

ملاوي – قدمت المملكة المتحدة والنرويج دعما لتوفير مليوني كيس بذور.

موزامبيق – ثمة ما يكفي من البذور المحلية في البلد غير أن ما يناهز ٦٠ ٠٠٠ مزارع بحاجة إلى معونة طارئة بسبب صعوبة الحصول عليها.

سوازيلند – يتوفر ما يكفي من البذور المحلية.

زامبيا – يتوفر ما يكفي من بذور المحاصيل الرئيسية لكن ثمة مصاعب من حيث الحصول عليها وتسليمها محليا. والحال نفسها تنطبق على الأسمدة.

زمبابوي – يوجد في البلد ما يكفي من البذور لكن ثمة مصاعب من حيث الحصول عليها تتعلق بمعدل التضخم الذي يرفع مستوى الأسعار. وتضطلع منظمة الأغذية والزراعة والمنظمات غير الحكومية بأنشطة لصالح نحو ٥٠٠ ٠٠٠ أسرة معيشية، إضافة إلى نظم الإقراض الحكومية وبعض الجهود التي تبذلها المؤسسات الصناعية الخاصة. وتوجد حالات نقص في الأسمدة بسبب مشاكل النقل والصرف الأجنبي. ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تقليص المزروعات والمنتجات.

المصدر: وحدة الإنذار المبكر الإقليمية التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢)

أسئلة موجهة من غينيا

١ - في إطار حملة التحذير من مخاطر المجاعة في أفريقيا، نود أن نعرف ما إذا كان تخصيص وإدارة مساعدات الأغذية سيتم على صعيد وطني أو إقليمي. وما هو النهج الأكثر فعالية بالنسبة لأفريقيا؟

الجواب: أصبح برنامج الأغذية العالمي يتبع بصورة متزايدة نهجا إقليميا في الأزمات التي تعصف بمناطق معينة. فقد حذر البرنامج المجتمع الدولي، على سبيل المثال، من المشاكل التي أصابت منطقة القرن الأفريقي في سنة ١٩٩٨ والجنوب الأفريقي في سنة ٢٠٠٢ إذ أن هذه المشاكل ذات طابع إقليمي وتمس ملايين البشر داخل هذه المنطقة. وبالإضافة إلى تخصيص الموارد وتسليمها وتوزيعها لتلبية أشد الاحتياجات مع تطور الأزمة، يعمل البرنامج أيضا على ألا يتضرر المستفيدون في أي بلد بشكل هم في غنى عنه بسبب الثغرات المؤقتة التي تطرأ على المشاريع قيد التنفيذ مما قد يؤدي إلى حدوث قلاقل وتعريض السلم والأمن للخطر. ومنطقة غرب أفريقيا مشمولة بالفعل بعملية إقليمية طارئة لبرنامج الأغذية العالمي، وتغطي احتياجات اتحاد نهر مانو.

وفي إطار حملة التحذير من مخاطر المجاعة في أفريقيا، ما زال البرنامج يحدد الاحتياجات اللازمة على الصعيد الوطني بالتشاور الوثيق مع الحكومات ومنظمة الأغذية والزراعة، ثم يقوم بعد ذلك، عند الاقتضاء، بتجميعها على الصعيد الإقليمي. ويسعى البرنامج، بالتشاور مع الحكومتين المتلقية والمانحة كلتيهما، إلى استخلاص أفضل استراتيجية لحشد الموارد من أجل تلبية احتياجات أضعف الناس. وتمثل المشاركة والاهتمام الفعالين للحكومات المتضررة في عملية حشد الموارد مفتاح النجاح في محاولة تلبية تلك الاحتياجات.

٢ - ما هو الدور الذي يمكن أن يضطلع به المجتمع المدني، ولا سيما المرأة، في تنفيذ السياسة العامة المتعلقة بالمعونة الغذائية في سياق هذه الحملة (التأهب لمواجهة المجاعة في أفريقيا)؟

الجواب: أطلق برنامج الأغذية العالمي حملة التأهب لمواجهة المجاعة في أفريقيا كاستجابة عالمية لمبادرات المساعدة التلقائية في شمال أفريقيا وأوروبا وآسيا. ومن شأن السياسات المعتمدة، سواء كانت وطنية أو دون إقليمية في هذه الحملة، أن تكون بالغة الأهمية في معالجة مشكلة الفقر في المنطقة.

وبوسع المجتمع المدني بشكل عام، والمرأة على نحو خاص، أن يقدما إسهاما قيما في تكميل الجهود الحكومية في التخفيف من حدة الفقر في سياق هذه الحملة. ويركز المجتمع المدني في العديد من البلدان على تضييق الثغرات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع من خلال الاضطلاع بالحملات في مجال الإدارة الرشيدة والمساواة بين الجنسين، وتكافؤ الفرص في الحصول على الموارد الوطنية. ويمكن للمجتمع المدني أن يكون بمثابة شريك في وضع سياسات وطنية و/أو إقليمية تتعلق بالمعونة الغذائية، فضلا عن كونه من أصحاب المصلحة الرئيسيين خلال مراحل تنفيذ هذه السياسات ورصدها وتقييمها.

ويرى البرنامج أنه ينبغي أن تكون المرأة في محور كل جوانب برامج المساعدة الغذائية، وقد أدمج هذه الالتزام في سياساته العامة. ويشجع مؤسسات المجتمع المدني على الاضطلاع بدور هام في تعبئة مشاركة النساء والرجال على الصعيد المحلي في عملية إعداد السياسات على الصعيدين الوطني والمحلي. وبوسع المجتمع المدني أيضا أن يسهم إسهاما قيما في السياسات التي أجريت عليها أبحاث مستفيضة من خلال تقديم معلومات أثناء تقييم الاحتياجات، والبرامج التي تراعي الفوارق بين الجنسين في تحديد المساعدة الغذائية الملائمة (التوزيع العام للغذاء، برامج التغذية التكميلية، الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب).

وعلى صعيد التنفيذ، يطلب إلى الشركاء القادرين تسجيل المستفيدين والقيام بتوزيع الأغذية ورصدها وتقييمها وتقديم تقارير عن التقدم المحرز في التنفيذ. وتؤدي النساء دورا رئيسيا خلال هذه المرحلة بوصفهن عضوات في فرق تضطلع بمسؤولية تحديد وتسجيل المحتاجين للمساعدة الغذائية (المستفيدون)، وتوزيع الغذاء على من هم في حاجة إليه، وضبط استخدامه في الأسرة.

وبوصف المرأة عضوا في المنظمات المجتمعية، فقد تكون ذات أهمية خاصة، لا سيما أنه بوسعها أن تكفل مراقبة الحكومة المحلية والتأثير عليها عن طريق المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأغذية.

ويعد النقل والإمداد مجالا آخر يمكن فيه للمرأة أن تؤدي دورا هاما، نظرا لندرة استخدامها لكفالة تسليم الغذاء للمستفيدين، وإدارة الغذاء عند الموانئ، ونقاط التوريد الموسعة، ونقاط التوزيع النهائية بهدف تحسين أساليب التخزين والتقليل من الفاقد إلى أقصى حد.

وفي الختام، يمكن للمجتمع المدني والمرأة أن يسهما إلى درجة كبيرة في أي سياسة من سياسات المعونة الغذائية المحددة لمعالجة مشكلة المجاعة في أفريقيا. وبغية تنفيذ السياسات

بنجاح وبلوغ الأهداف، ينبغي تشجيع المجتمع المدني والمرأة على نحو خاص على المشاركة في هذه الجهود.

٢ - كيف ترى أنه بوسعك أن تنتقل من المعونة الغذائية الطارئة إلى التنمية الفعلية للسكان المتأثرين؟

الجواب: إن تحقيق التنمية المستدامة طويلة الأجل التي تقلل من الحاجة إلى المعونة الغذائية الطارئة عملية معقدة تتطلب نهجا منسقا من قبل الحكومات الوطنية والعديد من وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والمجتمع المدني الوطني. ويدرك البرنامج أن برامج المعونة الغذائية التابعة له ما هي إلا جزء من هذه العملية، التي تفسر سبب كوننا مشاركين نشطين في هيئات التنسيق التابعة للأمم المتحدة (ولا سيما لجنة التوجيه المشتركة بين الوكالات، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية) التي تسعى لكفالة الانتقال الناجح من مرحلة الإغاثة إلى التنمية ويحتاج الناس إلى أحد أمرين للانتقال من مرحلة الإغاثة إلى التنمية المستدامة - إما الأصول اللازمة لكي ينتجوا الغذاء الذي يحتاجونه بأنفسهم، أو الفرص المدرة للدخل التي تسمح لهم بشراء غذاء كاف. ويمكن لأنشطة البرنامج المتعلقة بالغذاء مقابل التدريب، والتغذية في المدارس والغذاء مقابل العمل، أن تساعد الناس في الحصول على الموارد التي يحتاجونها لتلبية احتياجاتهم الغذائية. إلا أن هناك حاجة إلى ما هو أكثر مما يقدمه الصندوق وحده. فعناصر التنمية المستدامة معروفة تماما - وهي السلام، والإدارة الرشيدة، وإتاحة الفرص أمام الفقراء للحصول على خدمات الصحة والتعليم وفرص العمل المدرة للدخل. ويبقى السؤال المطروح فيما إذا كانت الدول مستعدة للالتزام بالموارد والإدارة السياسية اللازمة لتوفير هذه العناصر.

سؤال موجه من الجمهورية العربية السورية

١ - ما هي السياسات التي يتبعها البرنامج في مجال التغذية المدرسية في أفريقيا، لتجنيب الأطفال الانحراف واللجوء إلى الأساليب غير المشروعة في تأمين لقمة العيش التي يبحثون عنها؟ وهل هناك أنشطة توعية للأطفال، وخاصة للفتيات الصغيرات، بالإضافة إلى توفير التغذية اللازمة لهم؟

الجواب: مما لا ريب فيه أن التعليم يعد رادعا أساسيا للأنشطة غير المشروعة بغرض تأمين لقمة العيش. فالفرد الذي حصل قدرا من التعليم يتمتع بخيارات لكسب عيشه بأساليب شرعية أكثر مما هي متاحة للشخص الأمي. كما يتمتع الفرد المتعلم بمعرفة عواقب الأنشطة غير الشرعية أكثر من غيره.

وتركز أنشطة التغذية في المدارس التابعة لبرنامج الأغذية العالمي بشكل رئيسي على توفير الغذاء لتمكين الأطفال الفقراء من ارتياد المدارس. ويقدم الغذاء إما في شكل وجبات تقدم في المدرسة أو وجبات تؤخذ إلى البيت. وبالإضافة إلى تحفيز الأطفال على المواظبة المدرسية، تساعد الوجبات أو الوجبات السريعة المغذية في المدرسة (مثل البسكويت عالي الطاقة) في التخفيف من حدة جوع الأطفال ويزيد من قدرتهم على التركيز والتعلم. أما الوجبات التي تؤخذ إلى البيت فهي بمثابة مكافأة لهم على مواظبتهم على الحضور وكحافز اقتصادي للعائلات لتعوض ما فقدته من عمل طفلها في المترل أو في الأعمال المدرة للدخل. وكانت الوجبات التي تؤخذ إلى البيت فعالة بشكل خاص لزيادة ارتياد الفتيات للمدارس وتقليل نسبة تسربهن منها.

وفي الحالات الشديدة الصعوبة كالتي تشمل الأيتام، والأطفال الجنود والأطفال العمال، فإننا نوصي بتوليفة من هذين النشاطين – أي الغذاء في المدرسة لكفالة حصول الطفل على ما لا يقل عن وجبة مغذية في اليوم، والغذاء للعائلة أو العائلة الكفيلة لتعويض الأسرة عن وجود الطفل في المدرسة وعدم تشغيله في البيت أو في أماكن أخرى.

ولأن المعونة الغذائية لا تكفي دائما للحد من الأنشطة غير المشروعة التي تشمل الأطفال والتي تتفشى في المجتمعات المحلية الفقيرة (مثل عمل الأطفال، والبغاء، والسرقة وتجنيد الأطفال)، ولأن الفتيات يتعرضن لخطر استغلالهن، بدأ البرنامج العمل مع شركائه لتحديد الحلول والعمل على تنفيذها. إذ يعمل البرنامج مثلا مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) للتثبيط من عمل الأطفال، وتشجيع التعليم من خلال نشر رسائل إعلامية عامة ملائمة والعمل مع الحكومات الوطنية والمحلية لوضع سياسات الإنفاذ ذات الصلة.

وقد تكون الفتيات اللاتي يرتدن المدارس معرضات على نحو متزايد لخطر التحرش الجنسي أو الأشكال الأخرى من التحرش أو الإيذاء أو التمييز وهن في طريقهن إلى المدرسة أو في المدرسة نفسها. ولمعالجة هذه المسألة، دعا البرنامج مكاتبه القطرية، واليونيسيف والمنظمات غير الحكومية إلى تحديد المناطق التي استخدمت فيها استراتيجيات الحماية والتعلم من هذه التجارب. وعندما تحدد أنشطة فعالة، سيقوم البرنامج بتشجيع بلدان أخرى على تنفيذ أعمال مشابهة.

سؤال موجه من الاتحاد الروسي

كيف يمكن لبرنامج الغذاء العالمي – إلى جانب توفيره للمساعدات الإنسانية في شكل أغذية – أن يساعد في حل هذه المشاكل الرئيسية التي تواجه أفريقيا؟ وإننا ندرك أن

البرنامج لا يستطيع وحده حل تلك المشاكل وأن جهود جميع المنظمات الدولية والمانحين مطلوبة لذلك. ومن الأهمية بمكان أن ننسق المساعدات الدولية، ونعتقد أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكنه أن يضطلع بدور في هذا السياق، فهو قادر على تقديم هذا النوع من التنسيق.

الجواب: تتمثل ولاية برنامج الأغذية العالمي في المساعدة الغذائية، لذا فمن الضروري أن تتم إسهاماته في تنمية أفريقيا عن طريق برامج يمكن فيها للمعونة الغذائية أن تحدث فرقا. غير أن الصندوق حاول التفكير في استنباط طرائق خلاقة لاستخدام المعونة الغذائية لدعم التنمية في أفريقيا. مثل توسيع التغذية في المدارس المقترح في أفريقيا في إطار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. ويقر البرنامج بقوة أن الاستجابة المنسقة الواردة من مختلف وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء تعتبر على قدر كبير من الأهمية لتحقيق نتائج في حل القضايا التي تواجه أفريقيا. ونؤيد اقتراح الاتحاد الروسي بأنه بوسع المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضطلع بدور قيم إذا تمكن من تشجيع الوكالات والحكومات على اتخاذ إجراءات أكثر فعالية لدعم الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، التي تمثل شراكة أفريقيا نفسها من أجل التنمية. ومن المهم أن نضع نصب أعيننا أن التنسيق هو وسيلة لتحقيق غاية وليس غاية في حد ذاته. ويتمثل الهدف في مساعدة الفقراء والجياع. لذلك، فإن المعيار الذي نحكم من خلاله على مدى فائدة كل عملية من عمليات التنسيق الدولية يكمن في مقدار مساهمته في تقديم السلع والخدمات فعليا للفقراء الجياع، أينما كانوا يعيشون.

سؤال موجه من بلغاريا

ما نوع التعاون القائم بين برنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؟

الجواب: يعمل البرنامج على نحو وثيق مع المشاركين في رعاية البرنامج المشترك في البلدان التي تتكامل فيها الأنشطة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مع أنشطة برنامج الأغذية العالمي. ويعد التعاون بين برنامج الأغذية العالمي والبرنامج المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على درجة كبيرة من الأهمية في الوضع الحالي السائد في أفريقيا، حيث يعد الإيدز عاملا مساهما رئيسيا في الأزمة الغذائية الجارية. وفي العديد من البلدان، يعد البرنامج مشاركا نشطا في الفريق المواضيعي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابع للبرنامج المشترك الموسع. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الفرق القطرية للبرنامج المشترك ولا سيما مستشارو البرنامج القطري للبرنامج المشترك، بتقديم الدعم الفني للبرنامج بشأن صياغة المشروع وبناء الشراكة على الصعيد الوطني. وتقوم الفرق القطرية

أيضا بمساعدة البرنامج في الدعوة إلى اعتبار الأمن الغذائي بمثابة إحدى الأولويات في الاستراتيجيات الوطنية للإيدز. وأخيرا، يتشاور البرنامج على نحو وثيق مع البرنامج المشترك في إعداد ورقة سياسات البرنامج عن نقص المناعة البشرية/الإيدز لكي ينظر فيها اجتماع المجلس التنفيذي التالي الذي سيعقد في شباط/فبراير ٢٠٠٣.

سؤال موجه من الكاميرون

ماذا يمكن عمله لتقليل الاعتماد على عدد قليل من الدول الأعضاء إلى عدد أكبر فيما يتعلق بالمساهمات بالموارد؟

الجواب: تتمثل إحدى الأولويات الاستراتيجية للبرنامج في تنويع قاعدة الجهات المانحة. فمن خلال الجهود الرامية إلى تحسين الاتصالات وتعبئة الموارد، يأمل البرنامج الحفاظ على الدعم المستمد من الجهات المانحة الحالية وتوسيعها، وإقامة علاقات مع جهات مانحة ناشئة، وسبر الإمكانيات لتقديم مساهمات من القطاع الخاص.